القانون الاميركي يضغط على القطاع المصرفي في لبنان

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

معالم نواقيس الخطر انطلقت لتتمحور حول القطاع المصرفي في لبنان. بدءا كانت انطلاقة الناقوس في اصدار قوانين مكافحة تبييض الاموال وربطها بمكافحة الارهاب، دون وضع معايير واضحة لتحديد مفهوم الارهاب، وهل المقاومة ارهاب، وهنا يكمن الخطر، خاصة فيمن ستكون الجهة التي ستعطي شهادة سلوك في الاطر الاخلاقية، وتحدد من هو المجرم ومن هو البطل والمقاوم.

المال هو الهدف والوسيلة في المفهوم الراسمالي، وبعد ان سقطت كل الحدود وكل التطمينات الدولية والاقليمية، فقد تم نقل المعركة الى ما بين اللبنانيين وفي القطاع الاكثر حساسية وهو القطاع المالي، لتضع مفصلا جديدا في مفاصل الصراع الدائر في الشرق الاوسط.

فالعقوبات الأميركية المالية التي فرضها قانون الكونغرس الأميركي لن تقف عند حَد التطبيق على المؤسسات التجارية التابعة لمكون اجتماعي لبناني كبير، هذا والمعلومات المتداولة تتحدث عن إجراءات عقابية تطال حسابات نواباً في مجلس النواب اللبناني الموجودة في المصارف اللبنانية، من خلال قرار تبلغته جمعية المصارف اللبنانية، وهذه التمنيات قد تكون البداية، فالطريقة الاميركية هي الطلب البسيط وعندما تمسك الوضع تتفاعل حسب الموقع وحسب المصالح في طلب الاكثر.

فكان في البدء القطاع العسكري، وعندما تمثل الوضع المصرفي بين مواقف وغير مواقف، وتبعا للمعلومات التي مررت من بعض الموافقين الى الاوفاق، اصدر الكونغرس الأميركي في منتصف شهر كانون الأول 2016 قانوناً وقعه الرئيس الأميركي، ويتمهد بأشد العقوبات الأميركية على "حزب الله"، ومؤسساته التابعة وأي منظمة أو فرد تابع لها، وأي مؤسسة مالية في أي مكان في العالم تسهل أعماله عن سابق معرفة.

وقد اضيف لذلك تعميما جديدا، تمنى به الكونغرس على المصارف الأوروبية توسيع تطبيق القانون الأميركي بهدف توسيع اطار الضغط على حزب الله والمتعاملين معه. وهذا التعميم اتى بعد اصدار لائحة خاصة تضم حوالي 100 شخصية ومؤسسة على لائحة المقاطعة وحظر التعامل.

التعميم هو نوع من التمني الأميركي والتمنى في المفهوم المالي له مدلول تنفيذي، خاصة فيما يتعلق بالتمنيات الصادرة عن الولايات المتحدة، حيث يوزع التمني على المؤسسات المصرفية الاميركية، وعندما تتردد اي بلد او مؤسسة في الامتثال والالتزام بهذا التمني تمتنع المؤسسات المالية والمصرفية الاميركية من التعامل مع المتردد، وفي وضع لبنان في حال امتناع المصارف الاميركية على التعامل مع المصارف اللبنانية فيعني ذلك القضاء الكلي على المصارف الغير ممتثلة، مع الاشارة الى ان 90% من التعاملات الدولية للمصارف اللبنانية هي بالدولار.

التمني الاميركي الى اوروبا بتوسيع دائرة المقاطعة وحظر التعامل، على اعتبار ان التدابير والعقوبات الأوروبية السابقة كانت تشمل حصرا الجناح العسكري ولا تطول المؤسسات المدنية والاجتماعية، يعني الانتقال بموجب هذا التمني أو التعميم الجديد التي يتخطى الاطار العسكري ليشمل كل المؤسسات والأشخاص المتعاملين مع حزب الله ضمن توسيع دائرة التدابير الخارجية والتضييق المالي والضغط لتجفيف مصادر التمويل.

إن الاتحاد الاوروبي كان قد أدرج فيما مضى فقط الجناح العسكري ضمن المؤسسات المحظورة، فالتمني وهو بمثابة توصية يأتي بهدف اتخاذ تدابير الحظر باتجاه قطاعات ومؤسسات مدنية تتعامل مع الحزب.

وقد صدر التمني الاميركي الذي عممه الكونغرس الاميركي على المؤسسات الأوروبية بعد القانون الذي يشمل المصارف العربية واللبنانية والمصارف الخارجية بحظر التعامل مع مجموعة كبيرة من الأشخاص والمؤسسات صدرت لوائح اسمية بشأنها.

في المبدأ فإن التعامل الخارجي وعلى صعيد التحاويل الخارجية قد لا يكون هناك تأثير جوهري، لا سيما ان المصارف اللبنانية تملك مصارف مراسلة ومعاملات مع المؤسسات المالية العربية والأجنبية والمحلية، وهي مجبرة على تطبيق القانون ما دام لها تعاملات بالدولار الأميركي والعملات الاجنبية. المشكلة تبرز بعد ان توسعت العقوبات لتشمل العملات الوطنية. فهناك العديد من المخاطر تحت طائلة التعرض لعقوبات تنعكس سلباً على القطاع المالي والمصرفي المنتشر في الخارج والمؤسسات والمصارف المراسلة المتعاملة مع المصارف الوطنية والمحلية اللبنانية.

بنظرنا فالتمني أو التعميم لن يبقى تأثيره محدودا على المصارف اللبنانية التي تخضع تلقائيا لتطبيق القانون الأميركي ومراسيمه التطبيقية ومفاعيله، فهناك العديد من الانعكاسات السلبية على صعيد الواقع النقدي في الداخل اللبناني، مما يعني من ناحية مواطنية انه تم عزل مكون اجتماعي مجموعة كبيرة من المودعين والعاملين خارج القطاع المصرفي وبالتالي تركهم دون رقابة، مما يعني خلق اطار مالي نقدي بديل يتم التعامل به خارج الاطار المصرفي، ففي المؤسسات الاجتماعية، كالمستشفيات مثلا او المدارس، فالدفع سيصبح نقديا للموظفين والقبض سيكون نقديا يعني خروج حجما كبيرا من الكتلة النقدية والتي تكون من اجمالي الادخار الذي يكون اجمالي راسمال المال الثابت، ما يمكن ان يشكل حجم الايداعات النقدية وبدعمها.

تبرز نواقيس التهديدات عندما نحلل الوضع الاقتصادي المتأزم في لبنان وهذا بالاشارة الى التقرير الفصلي للبنك الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي من شهر حزيران تحت عنوان تباينات ومخاطر، وقد وصف في مضمون التقرير بما يتعلق بالنموذج الاقتصادي والاجتماعي اللبناني بانه مفلس، وهذا بالاستناد الى المؤشرات السلبية المتراكمة سياسيا وماليا واقتصاديا، وان البيئة السياسية تستمر في التدهور، الفساد يأكل بنية الدولة، محركات النمو باتت أكثر عجزا عن تأمين استمرارية النموذج.

هناك مخاطر جوهرية تتركز مع اعتبار البنك الدولي إن اعتماد الاقتصاد اللبناني على تحويلات المغتربين لتمويل الاختلالات الداخلية والخارجية يعرّض البلد إلى ظروف اقتصادية وسياسية لا يمكنه السيطرة عليها بشكل تصريح متقدم حول رفع الوصاية عن النموذج الاقتصادي وهي المرة الاولى التي يصدر هكذا تصريح، حيث كان البنك الدولي يعتبر التحويلات الدعامة الاساسية للاقتصاد. حيث يعتبر البنك الدولية ان التهديد الاساسي للاقتصاد اللبناني هو احتمال ترحيل اللبنانيين المهاجرين إلى الخليج، فهل هذا الاحتمال هو حتمي او لا زال في قيد التدولات، باعتقادنا وبمجرد اثارة الموضوع قبل البنك الدولي يعني ذلك معرفة واقعية لامر الترحيل، وهي كما حصل في مساء الاحد في 12/06/2016 عندما حذرت السفارات الاجنبية والامم المتحدة رعاياها قبل اسبوع من التنقل الى مناطق حصل بها انفجار بعد اسبوع، ليهو دليل كاف لمعرفة الجهة المتعمدة لهذا التفجير الارهابي.

المعطيات نفسها كان يتم تداولها سابقا على صعيد عجز في الميزان التجاري والدين العام، فلطالما استورد لبنان وليس فقط في عام 2015 سلعا ومنتجات استهلاكية بقيمة 18 مليار دولار في مقابل صادرات بقيمة 2,9 مليار دولار، وهو دائما بحاجة لاستقطاب الدولارات الكافية من الخارج لتمويل العجز التجاري البالغ تقريبا 15 مليار دولار، ومع هذا فان الوضع الاقتصادي بقي في سيرورته ولم يهبط بالاقلاس.

ولطالما عرفت الحكومة في العجز والاستدانة لتمويل خدمة الدين العام، ولطالما وتاريخيا يتم تمويل الحاجات المالية من خلال تصدير اليد العاملة التي تحوّل قسماً من مداخيلها إلى أسرها في لبنان، وهذا الأمر ينطبق أيضا على كل النظام الذي لم يتوقف يوما عن الخضوع للإرادة الخارجية في قراراته السياسية ولم يكن بوادر افلاس.

ما قد يرمي إليه البنك الدولي هو أن النموذج، بكل أقسامه السياسة والمالية والاقتصادية، مكشوف على المخاطر الخارجية، ويبرز البنك الدولي نتائج أداء النموذج اللبناني في عام 2015، أن الفقر بلغ 27% خلال الفترة 2011/2012، علماً بأنه ما من إحصاءات من الفترة التالية. معدلات الفقر الأعلى كانت في الشمال والبقاع، أما نسب تركز الفقراء فكانت في جبل لبنان. لفت البنك الدولي إلى أن النازحين السوريين، نظراً إلى طبيعة وجودهم في لبنان، صاروا جزءاً من سوق العمل، وهم ناشطون اقتصادياً ما أدى إلى توسّع العرض في سوق العمل بنسبة 30%. مما يعني انه ليس النموذج بل النزوح، وهو الذي زاد الطين بلة.

في مفهوم التهديدات وربط النواقيس، وما لا يتم فهمه هو عدم توازن المعايير المطبقة، ويترك مجالات للتفسير قد تخرج عن الاطار التقني للتحليل، فمن جهة نشاهد التشدد المبالغ فيه في تطبيق القانون الاميركي ضد حزب الله من قبل بعض المصارف بما يتخطى التعميم الصادر عن مصرف لبنان والذي ينظرنا يؤمن خلفية زمنية للتعامل مع القانون فيترك مجالا زمنيا للاشخاص الذي يراد اقفال حساباتهم في المصارف.

ومن جهة ثانية وفي نفس الفترة يوافق المجلس المركزي لمصرف لبنان، على طلب بنك الاعتماد اللبناني الترخيص لمجموعة "اي. اف. جي هيرميس" المصرية بالتفرّغ عن مليونين و700 الف سهم من حصتها في البنك لصالح CIH Bahrain International Holding SAL (وهي شركة تابعة للشركة الرأسمالية الدولية القابضة، التي يمتلك غالبية أسهمها ورثة خالد بن محفوظ، عبد الرحمن وسلطان وإيمان، وقد وردت بتاريخ 30 نيسان 2015 وفي 29 شباط 2016 اسماؤهم إلى هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان في تقرير من وحدة الإخبار المالي في الولايات المتحدة الأميركية وتشبه الإدارة الأميركية بتمويلهم تنظيم القاعدة وداعش، وقد وردت أسماؤهم في لائحتين عمّمتهما هيئة التحقيق الخاصة على جميع المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان، وطلبت الاستعلام عن حساباتهم واتخاذ الحيطة والحذر في التعامل معهم.

مما يعني ان من تطلب هيئة التحقيق الخاصة مراقبتهم والتعامل بحذر معهم سيتعاملون ما نسبته 11,54% إضافية فوق حصتهم الحالية (23,32%)، أي ستصل حصتهم في بنك الاعتماد اللبناني الى 35,06%. وبدل ان يكون لديهم حسابا سيكون لديهم مصرفا، وهنا تتضارب مفاهيم الارهاب، وماهيته، ومن يقوم بتغطيته. ومن هو الارهابي الفعلي. وهنا الاشارة الى التفاوت في المعايير المطبقة التي نتمنى ان تكون غير مقصودة، فان كان العكس يعني اثارة نار الفرقة والفتنة، ولن يكون من صالح احد في لبنان، ان يقع الناقوس ويبتلع الخطر كل ما يملكه لبنان.

مما لا شك فيه وفي اطار المواجهة الاحترازية، فان العقوبات ستقيم جدارا عازلا سيتكيف في وضعيته المالية بعيدا عن القطاع المصرفي، وسيتاثر بها القطاع المصرفي، حيث ستشكل منطقة العزل هذه نوعا من المقاطعة الايجابية، وجنبا لمكون اجتماعي على صعيد الوطن ستعمل خارج الاطار المصرفي والرقابة المالية والضريبية، وسيكون لذلك انعكاسا ماليا على حجم الودائع من جهة وعلى نوعية التسليفات من جهة ثانية، حيث لن يتمكن العاملين في المؤسسات التي يتم اقفال حساباتها، من دفع المتوجبات عليهم بسبب الاقفال، باعتبار المصارف هي السبب في عدم الدفع، مما يرفع من نسبة الديون المشكوك بتحصيلها ويخفض نوعية الديون ونوعية المصارف.

في المقابل وللمواجهة، فلا المقاطعة ولا سحب الودائع هو الحل على الصعيد المالي، ويغياب البديل المالي لا بد من مواجهة القانون بالتماشي مع معطياته الوضعية، وان كانت الادارة الاميركية تبدي الحرص في الحفاظ على القطاع المصرفي في لبنان، بصفته واحدا من أدوات تنفيذ سياستهم، عليها ان تبتعد عن استخدام هذا القطاع المصرفي كاداة لتهديد الامن الاجتماعي في لبنان.